وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور

معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بالتعاون مع مخبر الأسرة والتنمية والوقاية من الانحراف والإجرام

جامعة الجزائر 02

الـــملتقى الوطني حول أساسيات النشر العلمي في الـــمجلات الـــمحكمة (التطورات والاتجاهات الحديثة)

يومي 13 / 14 نوفمبر 2019

الترتيبات الأساسية لتقديـــم ورقة للنشر في مـــجلة علمية

د. عبد الـــمجيد رمضان

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz

ملخص:

يعد النشر العلمي من الأهداف الهامة في حركة التأليف والبحث العلمي في الجامعات، ويقوم بدور أساسي في مجال تبادل العلوم والمعرفة، وجعلها متاحة عالميا لجميع الباحثين والمهتمين. لكن الباحث قد يواجه العديد من الصعوبات في نشر مقالاته وأبحاثه؛ وتنجم هذه الصعوبات عادة من الباحث نفسه الذي يفتقد لرؤية واضحة لمراحل تقديم البحث للنشر، كالاختيار غير الصائب للمجلة العلمية التي ينوي النشر فيها، ومخالفته للضوابط والشروط التي تفرضها للنشر، وعدم ضبط الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية؛ فيكون بذلك الرد بالرفض، ويترتب عليه تعطيل التقدم العلمي والمهني لهذا الباحث.

وتناقش هذه الورقة البحثية هذه الصعوبات التي تواجه الباحثين في النشر العلمي، وتبيان الترتيبات الأولية الضرورية الواجب على كل باحث اتخاذها قبل تقديم ورقة للنشر في أي مجلة علمية محكمة، وتحديد الطرق السليمة من أجل اختيار صحيح للمجلة العلمية المناسبة للنشر.

وتخلص الورقة إلى جملة من النتائج منها، أن المجلات المحكمة تنشر البحوث التي تلتزم بقواعد النشر المتبعة في المجلة، وتتوافر فيها شروط البحث العلمي المتعارف عليها عالميا، على أن يقع موضوع البحث ضمن اهتمامات وأهداف المجلة؛ ما يستدعي من الباحثين حسن اختيار المجلة التي تتوافق مع موضوع بحثه وأهدافه، والتقيد بأسلوب النشر فيها.

كلمات مفتاحية:

باحث، نشر علمي، ترتيبات أساسية، مجلة محكمة، قواعد النشر.

Abstract :

Scientific publishing is an important goal in the movement of scientific research and writing in universities, and plays a key role in the exchange of science and knowledge, and make it universally available to all researchers and interested. However, the researcher may face many difficulties in publishing his articles and researches, and these difficulties usually result from the researcher himself, who

misses to see clearly for stages submitting research for publication, such as the wrong choice of the scientific journal in which it intends to publish, and violating the controls and conditions imposed by the publication, failure to control linguistic, grammatical and spelling errors; the response going to be rejected. It results in disrupting the scientific and professional progress of this researcher.

This paper discusses the difficulties that researchers face in scientific publishing, and indicate the necessary initial arrangements that each researcher must make before submitting a paper for publication in any refereed scientific journal, and identify the proper methods for the correct selection of the appropriate scientific journal for publication.

The paper concludes, a number of conclusions, that peer-reviewed journals publish research that adheres to the journal's publishing rules.
It meets the universally accepted conditions of scientific research, subject to the interests and objectives of the journal; what requires researchers to choose the magazine that best corresponds to the subject of research and objectives, and adhere to the method of publication therein.

Keywords:
Researcher, scientific publication, basic arrangements, refereed journal, publishing rules.

مقدمة:

يعتبر نشر الأبحاث العلمية، من صلب العمل الجامعي ورسالتها، وعلى ضوئها تتحدد المكانة العلمية للجامعات. ويؤدي النشر العلمي وظائف عديدة يسمح بإيصال الجهد البشري الرصين إلى جميع الباحثين والمهتمين بالموضوع، ما يعود بالنفع على الباحثين الناشرين بالدرجة الأولى، حيث يتيح لهم تحقيق الغايات التي يصبون إليها في الحصول على ترقيات مهنية والحيازة على اللقب العلمي وخدمة المجتمع.

وعلى ضوء هذه الأهمية، تأسست الكثير من المجلات العلمية في الجامعات ومراكز الأبحاث في العالم. وتحاول الجزائر ساعية إلى مواكبة هذه الحركية، منذ نشأة الجامعة بعد الاستقلال، وتزايدت وتيرة إنشاء هذه المجلات والنشر العلمي بعد اعتماد نظام (ليسانس – ماستر – دكتوراه) الذي يفرض على المترشحين، لمناقشات الدكتوراه والتأهيل الجامعي، تحرير مقالات علمية.

وقصد تنظيم وتأطير وتشجيع مجال النشر العلمي، أنشأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي البوابة الجزائرية للمجلات العلمية المحكمة للنشر العلمي الإلكتروني منذ سنة 2017. كما يهدف هذا الإجراء إلى تحقيق الجودة في مجال النشر، وترقية المجلات العلمية وتصنيفها وفق التصنيفات العالمية.

لكن رغم هذه المساعي، فلا يزال الباحث في الجزائر يواجه بعض الصعوبات والعوائق في عملية النشر العلمي، الذي يعد مطمح كل باحث من أجل إبراز منتجه العلمي بهدف تحقيق غايات مهنية وعلمية شخصية، ومن أجل نشر المزيد من العلم وإثراء المحتوى العلمي والفكري بشكل متطور، وتوفير قيمة علمية مضافة يستفيد منها مجتمعه والمجتمع

الإنساني بصفة عامة. وسيحاول هذا البحث الوقوف على هذه الصعوبات التي تعترض الباحث في نشر أبحاثه، ومحاولة إدراك الحلول والسبل الكفيلة لتجاوزها.

- **إشكالية البحث:** تأسيسا على ما تقدم، تبرز إشكالية الموضوع عبر السؤال التالي: **ما هي الترتيبات الأساسية الضرورية الواجب اتخاذها لتقديم ورقة للنشر في مجلة علمية؟**.
- **فرضية البحث:** تبرز على ضوء هذا السؤال فرضية عامة مفادها أن نقص تكوين وتوجيه الطالب الجامعي بالجزائر في مجال النشر العلمي ونقص الدورات التدريبية للأساتذة في نفس الإطار، يقف عائقا دون القدرة على الإسهام في تحقيق الجودة في حركة الإنتاج العلمي بالجزائر.
- **أهمية البحث:** تكمن أهمية الموضوع باعتبار أن:

- المنشورات العلمية والنشر العلمي مؤشران هامان يدلان على مكانة الباحثين والجامعة ومركز الأبحاث داخل مجتمع معين في أي دولة من الدول، حيث أن قياس التطور لأية أمة أو حضارة إنما يقاس بقياس إنتاجها المادي والمعرفي.
- الصعوبات التي تكتنف عملية النشر لدى الباحثين خاصة المبتدئين منهم عديدة، ما يثبط عزيمتهم على المواظبة والاستمرار في الإنتاج العلمي.

- **أهداف البحث:** تهدف هذه الورقة إلى الغوص في أغوار هذا الموضوع من خلال:

- إبراز طبيعة الصعوبات التي تواجه الباحثين في النشر العلمي.
- تبيان الترتيبات الأولية الضرورية الواجب على كل باحث اتخاذها قبل تقديم ورقة للنشر في أي مجلة علمية محكمة.
- تحديد الطرق السليمة من أجل اختيار صحيح للمجلة العلمية المناسبة للنشر.

- **منهج البحث:** اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي، حيث يتيح التعامل بواقعية مع مشكلة البحث، نظرا لارتباط الباحث بعملية النشر العلمي عضوا في هيئة تحرير مجلة علمية مصنفة ومحكما في بعض المجلات، ما يساعده على محاولة تفسير الظروف المحيطة بالنشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة في الجزائر، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات، معتمدا في مصادره على الملاحظات وبعض الشهادات الشفوية، والمراجع الإلكترونية، وبعض المراجع المطبوعة مع قلتها.
- **خطة البحث:** يتناول البحث ثلاثة محاور، تتضمن:

- مفهوم النشر العلمي: تعريفه وأهدافه وأهميته.
- المجلات العلمية المحكمة: تعريفها وأصنافها.
- مشاكل النشر وسبل تذليلها: يتم التطرق فيه إلى شروط النشر في المجلات العلمية، وخطوات النشر في مجلة علمية محكمة، وأسباب رفض المقال للنشر، ومشاكل وتحديات النشر.

وخاتمة تحتوي على نتائج البحث وجملة من التوصيات تهدف إلى وضع تصور للتقليل من حدة المشكلات التي تواجه الباحثين في مجال النشر العلمي.

أولا – مفهوم النشر العلمي:

يشكل النشر العلمي هدفا لكل طلبة العلم والباحثين، ويسعى كل منهم إلى نشر أبحاثهم ودراساتهم، قصد تحقيق أهداف مهنية وعلمية شخصية وتخليد ذكراهم، وبغية إثراء الساحة العلمية بدراسات جديدة تضيف قيمة لمسار تطور المجتمعات البشرية. وقد تعترض الباحثين صعوبات ومشكلات في نشر أبحاثهم لأسباب مختلفة، تتباين من مجلة إلى أخرى، سنحاول استكشافها بعد عرض مفهوم النشر العلمي، وأهدافه، وأهميته.

1. تعريف النشر العلمي:

يقصد بالنشر العلمي عموما كل عملية نشر للمواد العلمية في شتى مجالات العلوم الانسانية والتطبيقية، بهدف تبادل العلوم والمعرفة وجعلها متاحة للطلبة والباحثين وعامة الناس. ويؤدي النشر العلمي إلى تكامل جهود العلماء في شتى المجالات العلمية، متجاوزا المسافات واختلاف الأعراق والديانات وسياسات الدول من أجل تحقيق نهضة علمية.

والنشر لغة هو الإذاعة أو الإشاعة أو جعل الشيء معروفا بين الناس، والنشر اصطلاحا لا يبعد عن النشر لغة إذ يقصد به توصيل الرسالة الفكرية التي يبدعها المؤلف إلى جمهور المستقبلين، أي المستهلكين للرسالة.[1]

ويعرف النشر على أنه مجموع العمليات التي يمر بها المطبوع من أول كونه مخطوطا حتى يصل يد القارئ، كما يعرف على أنه: العملية التي تتضمن جميع الأعمال الوسيطة بين كتابة النص الذي يقوم به المؤلف ووضع هذا النص بين أيدي القراء عن طريق المكتبات التجارية والموزعين.[2]

كما يعرف النشر بأنه جميع الإجراءات الفكرية والفنية والعملية، لاختيار موضوع الكتاب وترتيب إصداره وتنمية توزيعه، حيث يقوم الناشر بإتمام إعداد المخطوطة إعدادا سليما، وإخراج الكتاب إخراجا متقنا، ومحاسبة أصحاب الحقوق حسابا عادلا، ومن ثم تسليم الكتاب مطبوعا إلى مكتبات البيع والتوزيع، ويتحمل الناشر مسؤولية التمويل، فهو من يدفع الأموال للمؤلف والمترجم والفنان والمحرر والمطبعة ومصانع الورق وغيرهم، من أجل إنتاج الكتاب، ويجب أن تتأطر هذه العمليات كلها برؤية ثقافية فكرية للناشر، وتجعل من كتبه الخاصة به تعبر عن مشروع ثقافي خاص بدار نشره، يسهم من خلالها بتنمية مجتمعه في مختلف المجالات.[3]

ويشمل النشر إنتاج منشورات لها إسهام واضح في تقدم المعرفة العلمية والثقافية، وتشمل الكتب (سواء أكانت مؤلفة أو محررة أو مترجمة) والأوراق البحثية والدراسات التي يتم تقديمها إلى الدوريات العلمية سواء أكانت باللغة العربية أو بأي لغة أخرى، إضافة إلى الوثائق التاريخية التي يتم تحقيقها وشرحها والتي تتبع المعايير المتعارف عليها في الاستقصاء العلمي من حيث الإعداد والكتابة وثبت المراجع.[4]

أما النشر العلمي تحديدا فهو المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة، ومصدرًا أساسيا للحضارة الإنسانية. كما يعد البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله.

ويعد النشر العلمي وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة، لذلك تكون في أغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا المنتج، ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه. وبما أن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعضلات وإنتاج المعرفة، فإنه لابد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها

من مؤسسات وأفراد؛ لذلك فإن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي عملية النشر، لأن درجة الاستفادة من الشيء تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه فردا أو مؤسسات.[5]

2. أهداف النشر العلمي:

يهدف النشر العلمي إلى الإسهام في الارتقاء بالتقدم الاجتماعي عن طريق التأليف والبحث وغير ذلك من الإنجازات العلمية، والوصول إلى حلول للمشاكل القائمة ونشر نتائج البحث العلمي بما يعود بالنفع على المجتمع وعلى البشرية عموماً وذلك بما يتفق مع قوانين النشر، إضافة إلى ذلك يسعى النشر العلمي في الجامعة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:[6]

- إثراء المعرفة العلمية والثقافية في كافة المجالات التي تعمل الجامعة على تعزيزها في إطار التخصصات العلمية التي تقدمها.
- نقل تقنية المعلومات الحديثة وتوطينها وتطويرها.
- تعزيز المهارات المطلوبة في مجالات البحث العلمي والترجمة والتأليف عن طريق تشجيع المؤلفين والعلماء وتسهيل نشر أبحاثهم وأعمالهم.
- دعم المعرفة البينية المتخصصة وتسخيرها لخدمة المجتمع بما يكفل تعزيز دور الجامعة في المجتمع.
- توثيق الانتاج العلمي بما يعزز تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلاب على إنتاج بحوث علمية أصيلة ومبتكرة، وعلى كتابة وترجمة الكتب واتخاذ التقارير العلمية كقنوات اتصال لنشر المعرفة.
- التعاون مع مؤسسات النشر المحلية والأجنبية عن طريق تبادل الخبرات والمهارات ذات الصلة.
- نشر إنجازات الجامعة في مجال البحث العلمي وإيصالها إلى الدوائر العلمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، إضافة إلى توثيق العلاقات العلمية مع الجامعات الأخرى.
- تشجيع النشر الإلكتروني ودعمه.

3. أهمية النشر العلمي:

تكمن أهمية النشر العلمي في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه، لأن كميته تكمن في وجود النشر الجيد، حيث يتجلى ذلك من خلال الآتي: [7]

- المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد.
- تنشيط حركة البحث العلمي.
- معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى.
- تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق.
- ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة.
- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين.

- غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود العلمي.
- المساعدة في تجنب تكرار إجراء نفس البحوث.
- اكتساب الباحث خبرة وحرفية في عالم الكتابة تمكنه من السيطرة الكاملة على اختصاصه.

إضافة إلى ما تقدم، فإن النشر يسهم في تمنين قدرات الباحثين العلمية، ويمكنهم من ربط توثيق الصلات بينهم في إطار الملتقيات والمؤتمرات العلمية الوطنية والدولية، والتعرف على نقاط القوة والضعف من خلال العرض المباشر والحوار مع الحاضرين حول البحث ونتائجه، والاتصال المباشر بالعلماء المشاركين.

كما أصبح من المتعارف عليه في مختلف بقاع العالم، أن أي عمل أو نشاط بحثي لا يعتبر كاملا ما لم يتم نشر نتائجه وإيصالها إلى المستفيدين من تلك النتائج عبر الوسيلة والقناة الاتصالية المناسبة. وهنا يأتي الحديث عن النشر الإلكتروني عبر المجلات العلمية المحكمة التي لها موطن في الـــمنصات الإلكترونية، على غرار البوابة الجزائرية، كما سيأتي في المحور الثاني.

ثانيا – المجلات العلمية المحكّمة:

تنقسم المجلات بصفة عامة عادة إلى أربعة أقسام:

- مجلات متخصصة وتسمى أيضا مجلات تجارية وفنية وهي تلبي الاهتمامات الخاصة برجال الأعمال والصناعة والحرفيين.
- مجلات المستهلكين وهي تلبي الاهتمامات الأوسع للجماهير، وتكتظ بها مكتبات ومحلات بيع الصحف، وتشمل: مجلات الأطفال، ومجلات الهوايات، ومجلات الرجال، والمجلات النسائية، ومجلات الخدمات.
- المجلات الفكرية وتقدم تحليلاً عميقًا للأحداث الجارية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية.
- والمجلات العلمية وتهتم بأمور العلوم والأبحاث العلمية، وتصدر عن مؤسسات علمية مرموقة، وتعتبر الوسيلة لنشر البحوث العلمية ومرجعاً لطالبي العلوم، وهذه تنقسم بدورها إلى صنفين: مجلات علمية مجانية، ومجلات علمية تنشر بمقابل دفع مبلغ مالي.

1. تعريف المجلة العلمية المحكمة:

المجلة العلمية المحكمة عبارة عن دورية علمية تنشر أبحاثاً متخصصة في مجال محدد بعد أن تقوم بتحكيم هذه الأبحاث من قبل عدد من المتخصصين في نفس المجال. وتعتبر هذه المجلات المنصة الأولى التي يستخدمها الباحثون عادة لنشر آخر ما توصلوا إليه من نتائج أو نقد أو مناقشة نتائج الأبحاث التي نشرت سابقاً. وتختلف نوعية الأبحاث المنشورة في مجلات العلوم الحياتية وطريقة تناولها للمواضيع الجديدة عن تلك المنشورة في مجلات العلوم الاجتماعية والإنسانية على سبيل المثال.[8]

يتضمن العرف الأكاديمي قيام الباحث بمراسلة إحدى المجلات العلمية المحكمة عند كتابته لبحث ما حتى تقوم المجلة بنشره، وعند استلام المجلة لهذا البحث يقوم المحرر بمراجعة سريعة له ليقرر الاستمرار في عملية نشر البحث أو رفضه ابتداءً، ثم تبدأ بعدها عملية التحكيم، فيقوم المحرر باختيار ومخاطبة عدد من الباحثين المتخصصين في موضوع

البحث المراد نشره، ويقوم كل باحث بتقييم البحث وكتابة تقرير مبسط عنه يوضح فيه رأيه في قيمته العلمية وطريقة عرضه، ثم يستخدم المحرر هذه التقييمات ليتخذ قراراً بنشر البحث أو رده.

وقد يطلب المحرر من الباحث القيام ببعض التعديلات ثم يجيز البحث للنشر، وقد تختلف سياسة التحكيم من مجلة لأخرى، ويختلف أعداد المحكمين وطريقة اختيارهم في كل مجلة. وتقوم بعض المجلات باطلاع المحكمين على شخصية كاتب البحث بينما تقوم مجلات أخرى بإخفائه، كما تختلف شدة المعايير في قبول الأبحاث والقيمة العلمية المطلوبة في البحث المنشور من مجلة لأخرى، وتتباين أيضاً الفترة التي تحتاجها المجلة ليمر البحث بجميع مراحل النشر والتحكيم من يوم استلامه، إلا أنه في العادة ما تكون الفترة طويلة نوعاً ما.[9]

وتعتبر عملية التحكيم هذه عملية ضرورية لضمان جودة الأبحاث العلمية المنشورة والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها، وهو أمر لا بد منه حتى يستطيع الباحثون الاعتماد على ما سبق من الأبحاث وتكوين تراكمية بحثية تسمح للمجال العلمي أن يتقدم للأمام.

وتستمد المجلات العلمية المحكمة قيمتها الاعتبارية عبر الزمن، وعادة ما تشتهر بضع مجلات معينة في كل تخصص أكاديمي بشكل أكبر من غيرها فتستقبل عدداً أكبر من طلبات نشر البحوث وتكون انتقائية في قبول الأبحاث بشكل أكبر من غيرها، ما يمكنها من الحفاظ على سمعتها ومكانتها في مجالها العلمي، إلا أن هذا لا يعني أبداً أنه من الضروري أن تكون المجلات الأقل شهرة ذات قيمة علمية أقل أو معايير أضعف في اختيار الأبحاث.

2. أصناف المجلات العلمية:

يطمح العديد من الأكاديميين والحاصلين على شهادات الدكتوراه والماجستير ومن لديهم الطموح والتطلع للحصول على الترقيات العلمية للحصول على نشر في مجلات علمية محكمة ورقية أو الكترونية وذلك بعد استيفاء الشروط والمقاييس العالمية، وتهدف هذه المجلات العلمية لتحقيق الاستفادة للباحثين الآخرين في نفس مجال البحث كهدف رئيسي للبحث العلمي، ويتطلب ذلك الكثير من المعرفة والخبرة في إعداد الأبحاث العلمية والرسائل.

وقبل توضيح أصناف المجلات العلمية المحكمة التي يستهدفها الباحثون لنشر أعمالهم العلمية، يجدر الإلمام بداية بجميع المجالات التي تتيح النشر العلمي، وهي ستة مجالات، تتمثل فيما يلي:[10]

- **المجلات العلمية المحكمة:** وهي مجلات يتم فيها مراجعة البحث أو تقييمة من قبل محكمين متخصصين.
- **المجلات العلمية غير المحكمة:** مجلات تنشر موضوعات متنوعة أو متخصصة، ولكنها لا تلتزم بالتحكيم وغالباً ما تكون مهتمة بالنشر أكثر من التحكيم والمراجعة.
- **المجلات المتخصصة غير العلمية:** مجلات تعنى بالكتابات في مجال معين، ولكنها لا تلتزم بالمعايير الأكاديمية والعلمية.
- **المجلات العلمية الالكترونية:** مجلات علمية محكمة ولكن ليس لديها إصدار ورقي، وتعتمد على النشر الالكتروني، وهي غالباً مهتمة بمعامل التأثير (IF: Impact Factor) وهو مقياس يعكس متوسط عدد الاستشهادات لمقالات نشرت في تلك المجلات، ويحسب بقسمة عدد الاستشهادات في السنة على العدد الكلي للمقالات التي نشرت في السنتين السابقتين.

– **مواقع النشر العلمي:** وهي مواقع غير مهتمة بالتحكيم والمراجعة، وقائمة على نشر الأعمال العلمية المنشورة في مجلات مسبقاً، وهي بذلك لا تعطي الباحث أي شهادة نشر، وهي مهتمة بالمشاركة وإتاحة المادة العلمية.

– **المؤتمرات العلمية:** والمؤتمر هو حلقة نقاش يتم فيها النقاش حول موضوع معين أو مجموعة من الموضوعات تجمع أهل الاختصاص. ويتم تداول أوراق علمية أو أوراق عمل في المؤتمر، إلا أن أوراق المؤتمرات في الغالب لا تخضع للإجراءات المتبعة في التحكيم والمراجعة العلمية، بل تراجع في إطار مدى ملائمتها لموضوع المؤتمر، بجانب أنها قد لا تنشر أحيانا.

وبخصوص أصناف المجلات العلمية المحكمة، فقد تم تقسيم المجلات العلمية المقبولة للنشر في الجزائر إلى ست فئات حسب درجة جودتها العلمية:

- تأتي على رأس التصنيف مجلتان تندرجان ضمن ما يسمى بـــ **الفئة الاستثنائية:** وتضم مجلتي "nature" و"science"، وتسمح للمؤسسات الجامعية التي ينتمي إليها باحثون نشروا فيهما بالدخول إلى التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم "Shanghai" .
- تليهما مجلات من **الفئة A+** : وتشمل المجلات العلمية المفهرسة في "WEB OF SCIENCE" للناشر " THOMSON REUTERS" ذات معامل تأثير عالي، والواردة ضمن العشرة بالمائة (10) الأوائل لكل تخصص.
- تليها المجلات العلمية من **الفئة A** : وهي المجلات المدرجة أيضا في "WEB OF SCIENCE"، لكن بمعامل تأثير أقل، وهي متواجدة ضمن قائمة "JCR : Journal Citation Report" لنفس الناشر "REUTERSTHOMSON".
- وتأتي بعد ذلك **الفئة B** : وتتضمن هذه الفئة المجلات المدرجة ضمن قائمة "All databases" للناشر THOMSON REUTERS، وقائمة SCOPUS، وحوليات علم الآثار العربية السورية، وقوائم DEGRUGER، وAERES، والقائمة الأوربية ERIH، وقائمة المجلات العلمية الأسترالية ABDC، وقائمة المجلات العلمية CNRS، وقائمة المجلات العلمية JOURNAL QUALITY LIST، وقائمة المجلات العلمية FINANCIAL TIMES.

وقد أدرجت في هذا التصنيف خمس مجلات جزائرية، ويتعلق الأمر بمجلات: الباحث، والاستراتيجية والتنمية، ورؤى اقتصادية، والباحث الاقتصادي، ومجلة Les cahiers du CREAD.

- أما **الفئة C** : فهي تشمل في الجزائر، حسب آخر تصنيف،[11] 89 مجلة، من بين 511 مجلة مرئية على المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) [12]، وهي مجلات تتوفر فيها جملة من الشروط أساسها أن تكون ضمن قائمة المجلات المقبولة من طرف اللجنة العلمية الوطنية للتأهيل المجلات العلمية، وأن تكون لها أقدمية سنتان (02) وأربعة (04) أعداد على الأقل، وأن تكون المجلة مجانية (لا يشترط على المؤلفين دفع مقابل للنشر)، ولها نسخة إلكترونية، وتتيح تحميل جميع مقالاتها على حدى والعدد إجمالا. كما يجب أن تتوفر على رقم إيداع قانوني ISSN، وتضمن الدورية والانتظام في النشر، ولها رئيس تحرير وهيئة تحرير دولية. ويُشترط فيها أيضا وضع فهرس لكل عدد تم نشره يتضمن عناوين المقالات والناشرين والصفحات، ويتضمن كل مقال تاريخ الإيداع، تاريخ المراجعة، تاريخ القبول، والملخص والكلمات المفتاحية، على أن يتم تقييم كل مقال من طرف مصححين اثنين (2) على الأقل، وأن يكون العمل المقدم للنشر أصليا لم يتم نشره من قبل.

ثالثا – مشاكل النشر وسبل تذليلها:

تذكر دراسة حديثة أن نسبة 56,5 معتبرة من الباحثين في الجزائر رفضت بحوثهم للنشر في المجلات العلمية المحكمة المرئية في منصة المجلات، ويعزى ذلك إلى جهل هؤلاء الباحثين بشروط النشر، وعدم معرفتهم باستخدام الأدوات والتقنيات المعتمدة في تحرير وتصميم الورقة البحثية وفق طريقة التهميش والتوثيق المعتدة في كل مجلة.[13]

وسجلت هيئة التحرير لمجلة "الاستراتيجية والتنمية" التي تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، شهر أكتوبر 2019 في موقعها على بوابة المجلات العلمية، استقبال 256 مقال، وتم رفض 129 منها شكلا بنسبة تعادل 50,39 بالمائة، وذلك قبل خضوع المقالات المقبولة مبدئيا للتحكيم.

ولذلك، يتعين على الباحث الاطلاع على شروط النشر في المجلة التي يرغب النشر بها، حيث أن كل مجلة تضع ضوابط خاصة بها لحجم الخط وطريقة تنظيم ورقة البحث، وعدد الكلمات المفتاحية وغيرها من التفاصيل التي تمثل قواعد النشر بتلك المجلة، إضافة إلى ضوابط التوثيق، مع تفادي الأخطاء المنهجية واللغوية والنحوية وغيرها من التفاصيل.

1. شروط النشر في المجلات العلمية:

تنشر المجلات البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط المطلوبة ومعيار تطابق موضوع البحث مع اهتمامات وأهداف المجلة، مع تعبئة صاحب المقال لتعبئة نموذج التعهد بأن لا يكون البحث جزء من رسالة جامعية أو ورقة بحثية ألقيت في ملتقى أو أي عمل علمي آخر، و لم يسبق نشره أو إرساله للنشر في أي مجلة من المجلات العلمية، والالتزام بتدقيق البحث لغويا (لغة البحث ولغة الملخص باللغة الأجنبية)، والالتزام بإجراء التعديلات المطلوبة من قبل الخبراء، والرضا بعدم نشره في حال عدم الالتزام، والموافقة على نشر البحث في المجلة بأية وسيلة مطبوعة أو إلكترونية، وعلى نقل حقوق النشر إلى المجلة. كما يتحمل مؤلف المقال المسؤولية القانونية والأخلاقية عن أصالة البحث وما يرد فيه من معلومات، ويلتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة.[14]

ولا تعتمد المجلات نمطاً واحداً في عناصر تقرير البحث، نظرا للتنوع الكبير في طبيعة البحوث التربوية من الكمي إلى النوعي، ومن التجريبي الميداني إلى الوصفي، إلا أن العناصر الرئيسية المشتركة بينها تتمثل في:

- مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته وأهميته.
- مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
- منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
- نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج.

وأصبحت كثير من المجلات المرئية في منصة (ASJP) خاصة المصنفة منها، تتجه نحو اعتماد نظام رابطة السيكولوجيين الأمريكيين (APA : American Psychological Association) لأغراض التهميش والتوثيق والاقتباس. وقد وجد الطلبة الباحثون صعوبة في اعتماد هذا النظام غير المألوف لديهم.

وتتوافق معظم المجلات العلمية على جوانب شكلية أساسية، يتطلب على كل باحث الالتزام بها، يتعلق الأمر بهوامش الورقة، وبعدد الصفحات التي لا تقل عادة عن 10 صفحات ولا تتجاوز 30 صفحة بما في ذلك قائمة ملاحق البحث. ويتغير العدد الأقصى للصفحات من مجلة إلى أخرى وفق نوع وحجم الخط المعتمد في المجلة. كما أن لعناوين وملخصات المقالات العلمية ضوابطه وفق الآتي:

- عدد كلمات العنوان لا تزيد عن 20 كلمة.
- عدد كلمات الملخص بالعربية (200 كلمة كحد أقصى).
- عدد كلمات الملخص بالإنجليزية (250 كلمة كحد أقصى).
- عدد الكلمات المفتاحية (من 5 إلى 7 كلمات).

2. خطوات النشر في مجلة علمية محكمة:

يلجأ الباحثون من طلبة وأساتذة إلى البحث عن مجلات علمية مرموقة (مصنفة) ذات سمعة علمية في الأوساط الأكاديمية، بغية الحصول على قدر أكبر من النقاط من أجل الترقية والحصول على درجات علمية أكبر. كما تعد المكاسب المعنوية وتحقيق الشهرة مطلبا للباحثين، إلى جانب سعيهم إلى تبادل الخبرات بين الباحثين في تخصص معين، وبعضهم يسعى إلى تحقيق أرباح مادية لأن هناك مجلات ذات توجهات ربحية يمكن عن طريقها الحصول على عوائد مالية. وفي جميع الحالات، توجد خطوات تقتضي على الباحث معرفتها قبل التقدم بورقة النشر.[15]

1.2. الخطوة الأولى: التعرف على متطلبات المجلات العلمية

يجد الباحثون في هذه الخطوة صعوبات في اختيار المجلة العلمية المناسبة، فما هي المعايير التي ينبغي على أساسها هذا الاختيار؟:

- **معامل التأثير**: فهو يدل على قوة المجلة ومدى تأثيرها في التقدم العلمي في مجالها، لكن كلما زاد معامل تأثير مجلة أصبحت أكثر مصداقية وتزداد صعوبة النشر فيها، لأنها تتطلب أبحاثا دقيقة وأصيلة. ولذلك، فإن الباحث مطالب بأن يقوم باختيار مجلة تتوافق مع مستوى بحثه حتى يُقبِل على النشر.
- **التخصص**: اختيار المجلة المناسبة يتوقف على قراءة بعض المقالات التي نشرتها لتحديد تخصصها بدقة؛ حيث أن فرص قابلية نشر المقال تكون أكبر كلما كان تخصص المجلة متوافقا مع جوهر البحث.
- **مدة النشر**: تقوم بعض المجلات بتحكيم المقالات بكفاءة وفي ظرف وجيز بين شهر واحد إلى شهرين. والبعض الآخر قد يستغرق عدة شهور إلى سنة كاملة للوصول إلى قرار نهائي للموافقة على البحث أو رفضه.

2.2. الخطوة الثانية: الإرسال

يجب أن يحرص المؤلف على إرسال مقاله إلى العنوان الصحيح للمجلة دون تجاوز الآجال المحددة لذلك، وأن لا يرسل نفس المقال إلى مجلة أخرى، وإلا سيكون مآلهما الرفض ومن الطرفين، حيث تتيح بوابة المجلات الجزائرية لرئيس التحرير التعرف على الوجهات التي أرسل إليها المقال. وبعدها يتم انتظار الإجابة في العنوان الالكتروني للمرسل، ويتعين عليه متابعة حسابه لمعرفة مدى تقدم مراجعة المقال.

ويتوجب على المرسل التجاوب مع كل ما يرده من ملاحظات من هيئة تحرير المجلة تتعلق بإجراء تعديلات أو إضافات أو إدخال المراجع البيبليوغرافية التي اعتمدتها منصة (ASJP) من أجل إنشاء المؤشرات البيبليومترية المعتمدة لقياس الأداء العلمي، وهي عامل التأثير (IF) للمجلات، والمؤشرات H و i10 بالنسبة للمؤلفين. وفي حالة عدم إدخال المراجع، لا يمكن نشر المقالات المقبولة.

3.2. الخطوة الثالثة: التحكيم

لكل مجلة علمية فريق من الباحثين على درجة عالية من الخبرة في التخصص المتعلق بالمجلة، وعند مُراسلة إحدى المجلات العلمية الإلكترونية، يتم عرض البحث بعد التعديل على أكثر من باحث متخصص، وبناءً على ذلك يقوم كل فرد بقراءة الرسالة وتفصيلها ومراجعتها؛ من أجل التأكد من اتباع الناشر لجميع الشروط التي تطبقها المجلة، ثم بعد ذلك تتم كتابة التقارير التي توصي بالنشر أو الرفض.

4.2. الخطوة الرابعة: النشر

في حالة قبول البحث يتم نشره على المجلة مع تعهد الباحث بكثير من الأمور، ومنها عدم استخدام البحث أو أي جزء منه ونشره في موقع آخر، وكذلك التعهد في حالة ظهور أخطاء علمية مستقبلا أن يقوم الباحث بتعديلها.

أما إذا كان الرد برفض نشر الورقة العلمية، فيستحسن أن يقوم الباحث بمناقشة هذا القرار مع زملائه العاملين في المجال، وأن يطلعهم على تقارير المحكمين ورسالة رئيس التحرير. كما يستحسن أن لا يطعن في القرار لأن الأمر على الأرجح لن يفيد، ولكن من الأفضل أن يقدم ورقته للنشر في مجلة أخرى، بعد تصحيحها وتعديل ما جانب الصواب فيها.

3. أسباب رفض المقال للنشر:

يصطدم كثير من الباحثين بردود من المجلات العلمية فحواها عدم نشر أوراقهم العلمية. وقد تمتنع بعض المجلات عن توضيح أسباب الرفض، بينما تبادر أخرى إلى تحديد الأسباب المباشرة التي أدت إلى عدم إدراج مقال معين في قائمة المقالات المقبولة للنشر.

وفي واقع الأمر، توجد أربع مجموعات من الأسباب تقف وراء رفض بعض المجلات العلمية النشر، وهي الأسباب العامة، والأسباب العلمية، والأسباب المتعلقة بعرض الموضوع والأسلوب، علاوة على الأسباب المتعلقة بأخلاقيات البحث:[16]

1.3. الأسباب العامة:

تتعلق الأسباب العامة بعدم أهمية الموضوع، وعدم أصالته، والموضوع لا يقع ضمن اختصاصات المجلة. كما أن البيانات والمعلومات لا تتسم بالحداثة ولذلك أصبحت غير وثيقة الصلة بموضوع البحث، والنتائج مشكوك فيها.

2.3. الأسباب العلمية:

تشمل الأسباب العلمية: الفروض غير واضحة وغير محبوكة البناء، وتصميم ضعيف للدراسة، وعينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة، والأساليب الإحصائية غير ملائمة أو تم تطبيقها بطريقة غير صحيحة. كما تتضمن أيضا استنتاجات غير مبررة، واستخدام مراجع متجاوزة علميا ولا تتسم بالحداثة المطلوبة.

3.3. الأسباب المتعلقة بالتقديم والأسلوب:

وتتضمن هذه الأسباب: عدم الاعتناء بالتنظيم الشكلي للبحث، والأسلوب غير العلمي للتحرير، الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية، واستخدام أشكال ليس لها حاجة، والاقتباس السيء وعدم دقة التوثيق.

4.3. أسباب تتعلق بأخلاقيات البحث:

وتتمثل في الانتحال المباشر، والتزوير، والتلفيق، والتقدم للنشر في أكثر من مجلة وبأكثر من لغة في نفس الوقت، وكتابة أسماء مؤلفين لم يشاركوا في البحث، وعدم كتابة أسماء كل المؤلفين الذين شاركوا بصورة فعلية في البحث.

4. مشاكل وتحديات النشر:

تعترض الباحثين جملة من المشاكل والصعوبات في نشر أعمالهم الفكرية، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1.4. صعوبات مرتبطة بالجانب التكنولوجي:

يعاني في هذا الصدد العديد من الباحثين من القدرة على التعامل مع التطبيقات التكنولوجية، والتي تنعكس سلبا على إنجازهم لبحوثهم العلمية ونشرها. ويظهر ذلك في عدم درايتهم بتقنيات استخدام الحاسوب وتطبيقات الانترنيت بفعالية، وافتقادهم لبعض المهارات الأساسية الضرورية التي تحرمهم من استغلال ما توفره قواعد البيانات من معلومات ومعارف جديدة في مجال التخصص.

2.4. صعوبات لغوية:

لا يمتلك عدد من الباحثين قدرات ومهارات لغوية في لغتهم الأصلية (العربية)، وخاصة في لغات أجنبية (الفرنسية والانجليزية). وتقتصر الفائدة على الباحث باللغة العربية في معلومات محدودة، لأن معظم البحوث الجديدة والتي تتميز بالأصالة تنجز بداية باللغات الأجنبية في مقدمتها اللغة الإنجليزية. فضلا عن ذلك، يجد بعض الباحثين صعوبة في تحرير مقالات رصينة خالية من الأخطاء في النحو والإملاء لضعف قاعدتهم التعليمية في قواعد اللغة العربية، إلى جانب ضعف ترجمتهم للملخصات والفقرات المنتقاة من بعض المراجع الأجنبية.

3.4. اختلاف المعايير في كتابة البحوث العلمية:

تختلف معايير كتابة البحوث من مجلة إلى أخرى، حيث لا يوجد اتفاق بين المجلات العلمية المحكمة الصادرة في الجزائر على أنماط موحدة للاستشهاد المرجعي، وكيفية اقتباس المعلومات وطرق توثيقها، ما

شكل صعوبة على الباحثين في اتباع نمط معين، حيث هو مطالب بالتقيد حرفيا بالنمط المتبع في المجلة التي ينوي النشر فيها، واتباع نمط آخر عند تغيير المجلة.

الخاتـــمة:

يشكل النشر العلمي هدفا أساسيا لجميع المنتمين إلى الجامعة من طلبة وأساتذة وعامة الباحثين في مختلف مراكز البحث، لكن يظل أيضا هاجسا حقيقيا للكثير منهم بسبب الصعوبات الواقعية التي أصبح الباحث في ظلها حبيسا لأسباب وقيود تعرقل مساره العلمي.

والأسباب قد تكون ذاتية تتعلق بالباحث نفسه من حيث ضعفه التكويني في اللغة وعدم تحكمه في المفاهيم والتقنيات والأدوات المفترض استخدامها في الجانب التطبيقي، وضعف خبراته البحثية والعلمية، وعدم مواكبته للتطور التكنولوجي.

وقد حاولت هذه الورقة تشخيص هذه الصعوبات وغيرها الخارجة عن نطاق الباحث، وأبرزت الترتيبات الأساسية الضرورية لتذليل هذه الصعوبات، وأكدت على وجود حلول يتعين على الباحث انتهاجها من أجل ضمان نشر بحوثه وتحقيق المستوى المطلوب من حيث النوع في إنتاجه العلمي.

النتائج:

اتضح من خلال تحليل عناصر البحث، تحقيقا للفرضية المطروحة، أن نقص تكوين وتوجيه الطالب الجامعي بالجزائر في مجال النشر العلمي وندرة تنظيم دورات تدريبية للمكوِّنين في نفس الإطار، يقف فعلا عائقا دون القدرة على الإسهام في تحقيق الـــجودة في حركة الإنتاج العلمي بالجزائر.

التوصيات:

قصد تحسين مستوى وجودة النشر العلمي في أوساط الطلبة والأساتذة الباحثين في الجزائر، والتقليل من نسبة رفض المقالات في مختلف المجلات العلمية المحكمة، يتعين اتخاذ جملة من الترتيبات الأساسية، نراها ضرورية:

- حسن اختيار موضوع البحث، ومجلة النشر من طرف الباحث.
- بذل الجهد اللازم والوقت الضروري الذي تتطلبه معالجة الإشكالية البحثية.
- مراجعة البحث بشكل مركز وتدقيقه لغويا قبل الإرسال.
- ضرورة التزام الباحث بقواعد النشر في المجلات المحكمة واحترام تخصص المجلة.
- عدم التقدم بالنشر إلى أكثر من مجلة.

ويوصي الباحث، لمواجهة المشاكل والصعوبات التي تعترض الباحث في النشر العلمي بالجزائر:

- إيلاء أهمية أكبر للنشر العلمي في الجزائر واعتباره نشاطا رئيسيا من أنشطة الجامعات.
- عقد دورات وبرامج تدريبية مستمرة للقائمين على النشر العلمي الجامعي لربطهم بأحدث المستجدات والتقنيات في هذا المجال.

- إدراج مقياس خاص في البرامج التعليمية لطلبة الماستر والدكتوراه حول أساليب كتابة المقالات العلمية وأساسيات النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة.
- تنظيم ندوات علمية لطلبة الدكتوراه والأساتذة الجامعيين لتوضيح آليات النشر العلمي الإلكتروني واكتساب المهارات التقنية المطلوبة.

هوامش ومراجع البحث:

[1]. النشار السيد السيد، **النشر الإلكتروني**، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، د.س.ن.، في: نورالدين حفيظي وراوية تبينة، **النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية**، نشر بموقع مركز جيل البحث العلمي، بتاريخ 2016/01/29،تم استرجاعه يوم 2019/10/10، الرابط: http://bit.ly/2VAb49F

[2]. وحدة النشر العالمي، **تنظيمات حوافز التميز في مجال النشر العالمي**، الأردن، برنامج النشر العالمي،2012.

[3]. عليان ربحي مصطفى، السامرائي إيمان، **النشر الإلكتروني**، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

[4]. جامعة السلطان قابوس، **قواعد النشر العلمي**، وثيقة علمية، ماي 2014، تم استرجاعها يوم 08/10/ 2019، متاحة على الرابط: https://www.squ.edu.om

[5]. الخشاب ، عبدا لله يوسف والوردي، زكي. "النشر العلمي الجامعي في العراق: دراسة نقدية للمجلات العلمية" . **المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات** . مج1 ، ع1 ،1995 ، ص 7، في: إحسان علي هلول، "واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية"، **مجلة مركز** بابل، ع 2، 2011، ص 143.

[6]. جامعة السلطان قابوس، المرجع السابق.

[7]. حسان علي هلول، واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية، **مجلة مركز بابل**، العدد الثاني، 2011، ص 152.

[8]. موسوعة وكيبيديا، **مجلة علمية محكمة**، تم استرجاعه يوم 2019/10/10، متاح على الرابط: http://bit.ly/2Mw9hhK

[9]. مرجع سابق.

[10]. موقع البحث العلمي educad.me، **البحث العلمي ومعايير النشر في مجلات علمية محكمة**، نشر بتاريخ 2016/09/25، تم استرجاعه يوم 2019/10/09، الرابط: http://bit.ly/2B6oAZ7

[11]. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قرار رقم 1478 مؤرخ في 26 أوت 2019، يعدل ويتمم ملحق القرار رقم 586 المؤرخ في 21 جوان 2018 الذي يحدد قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف (ج).

[12]. منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP هي منصة للنشر الالكتروني للمجلات العلمية الجزائرية، بادرت إلى إنشائها المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويقوم بتطويرها وإدارتها مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST بالجزائر. متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en. وتشتمل على دراسات ومقالات بسبع لغات (العربية، الانجليزية، الفرنسية، الألمانية، الإسبانية، الأمازيغية، والروسية). ويمكن البحث عن الدراسات والمقالات عن طريق **البحث البسيط** بالكلمات المفتاحية أو كلمات من العنوان أو كلمات من الملخص. كما يمكن البحث فيها عن طريق **البحث المتقدم** وذلك بالبحث وفقاً لأكثر من شرط للبحث (اللغة، المجال الموضوعي، عنوان المجلة، كلمات من عنوان الدراسة أو المقال، اسم الكاتب أو المؤلف، الكلمات المفتاحية، وتاريخ النشر). ويمكن ترتيب النتائج زمنياً من الأحدث إلي الأقدم أو العكس. كما يمكن تصفح كل مجلة على حدى عن طريق استخدام كشاف هجائي بعناوين المجلات، أو الترقيم الدولي الموحد للدورية.

[13]. ينظر: اليمين فالتة ورياض زروقي، **صعوبة نشر الأبحاث العلمية في المجلات العلمية المحكمة وفق معايير البوابة الجزائرية** ASJP، ورقة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر نظم التعليم العالي في الوطن العربي بين التشخيص والتطوير، بيروت: جامعة رفيق الحريري، أفريل 2019.

[14]. نموذج تعهد مجلة دفاتر السياسة والقانون التي تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، متاح على موقع المجلة بمنصة ASJP، تم استرجاعه يوم 2019/10/10، الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/120

[15]. مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، **المجلات العلمية الإلكترونية المحكمة**، تم استرجاعه بتاريخ 2019/10/18، متاح على الرابط: http://bit.ly/2VG3Pgf

[16]. المنارة للاستشارات، **الشروط اللازمة لنشر الأبحاث العلمية في المجلات المحكمة**، نشر بتاريخ 2019/02/14، تم استرجاعه يوم 2019/10/10، الرابط: http://bit.ly/2MMAXz5